

تيسير الإعراب من خلال آراء النحويين المختلفة (أبو عمر الجرمي أمودجاً)

إعداد ودراسة: د. إسماعيل مفتاح محمد الوحيشي

أستاذ في الدراسات اللغوية العربية

جامعة طرابلس / كلية العلوم الشرعية تاجوراء

## مقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه

... وبعد

يعد النحو من أهم علوم اللغة العربية إن لم يكن أهمها، فبتمكّن العربي - وغيره - من فهمه وتعلم الإعراب يستطيع أن يكتب ما يشاء بلغة عربية خالية من الأخطاء اللغوية، التي كثيراً ما يقع فيها الغالبية العظمى من أبناء العربية الذين لا يجيدون قواعده إلا قليلاً، أو يكادون لا يعلمون منها شيئاً؛ لذا فلزاماً على كل من أراد التعبير والكتابة بالعربية أن يعي قواعد النحو ويلتزمها التزاماً تاماً؛ حتى يقدم للقارئ ما أراد وفق الضوابط والقواعد اللغوية.

ولكن إجادة النحو وقواعده ومن ثمّ الإعراب - في زمننا هذا - ليس بالأمر الهين عند الكثير من الناس، سواء كان من عامة المجتمع، أم من أصحاب التخصصات العلمية البعيدة كل البعد عن العلوم العربية، كالمهندسة، والقانون، وعلم النفس والتربية، والرياضيات، وغيرها، أم من أصحاب التخصصات العلمية التي يدرسها أصحابها بلغة أجنبية، إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية أو إيطالية، أو أي لغة كانت، أم كان من أصحاب الحرف والصناعة، بل إنك تجد في مجتمعنا من هو متخصص في الدراسات الإسلامية ولا يجيد من النحو تطبيق قاعدة واحدة، ولا يمكنه إعراب نص واحد، وهذا لعمرى رأس البلوى والطامة الكبرى.

وإذا بحثنا في الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف اللغوي عند هؤلاء وغيرهم، نجد أن أغلبهم يشتكي من صعوبة علم النحو، وأن صعوبته لم تسعفهم في تلقيه بشكل يؤسس عندهم ملكة عربية نحوية تمكّنهم من التفوق في فهم قواعده وإعراب النصوص، وهذا القول - وإن كان فيه تجنّياً على علم النحو - ليس بجديد جدّ في هذا الزمن، بل هو قديم تنبه له علماء الأمة الذين تلقوا علوم الأوائل؛ فوضعوا المختصرات والشروح والمتون على كتب السابقين ومصنفاً لهم، ((ولعل في إطلاق أسماء "الإيضاح" و"المفصل" و"التسهيل" على مؤلفات النحاة، وتأليفهم الكتاب الواحد مرتين أو ثلاث مرات دليلاً على غموض العلم الذي تناوله هذه المؤلفات

وصعوبته))<sup>(1)</sup>، ومع ذلك ظلت هذه المشكلة ملازمة له وقائمة كلما ابتعدنا عن زمنهم، فصارت مختصراتهم وشروحهم تحتاج إلى مختصرات وشروح أيضاً.

ولمعالجة هذه المشكلة يجب الوقوف على أهم الأسباب التي أسهمت -بشكل مباشر أو غير مباشر- في اتساع الهوة بين المتعلم وعلم النحو قديماً وحديثاً، والتي منها كثرة المدارس النحوية، وتعدد الآراء وتشعبها في القاعدة النحوية الواحدة، وكذلك تأويل الجمل والتراكيب الفصيحة لتتلاءم مع المذهب النحوي أو المدرسة النحوية التي ينتمي إليها المصنف أو العالم، ما سبب في نشأة ظواهر لغوية زادت من تعقيد النحو لدى المتلقي، نحو: التأويل، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإضمار، والعامل والمعمول، وغيرها من الظواهر التي اعتمد عليها أغلب النحاة في وضع قواعدهم أو الانتصار لمذهبهم، والتي أربكت المتعلم الناشئ وجعلته يبتعد مهرولاً عن تعلم النحو والإقبال عليه.

ولا يعني ذلك أن هذه الظواهر غير موجودة في الكلام العربي، ولا أنني أدعو إلى حذفها والاستغناء عنها كما طالب بعض اللغويين والنحاة، لكن القصد من ذكرها هو اعتماد بعض النحويين عليها في تخريج الفصيح من كلام العرب وتوجيه شواهد بما يتماشى مع ما وضعوه من أسس لمذهبهم النحوي ومدارسهم النحوية، في حين نجد علماء غيرهم وجهوا إعراب النص والكلام دون الحاجة إلى تأويل أو تقدير.

قال عباس حسن: ((والحق أن النحو -منذ نشأته إلى عصرنا هذا- مُصابٌ ببعض علل وآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة، يعسر فصل واحدة في آثارها وتناجها من الأخرى، أضعفت شأنه، وشوهت جماله، وتولتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضي عليه، وانتهت به إلى ما نرى.))<sup>(2)</sup>.

وقال شوقي ضيف: ((جميع البلاد العربية اليوم تشكو مَرَّ الشكوى من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو، أو بعبارة أخرى لا تحسن النطق بالعربية نطقاً سليماً، وكأنما أصيبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع أداء العربية أداءً صحيحاً، ونحطت خطأً كبيراً إذا ظننا أن شيئاً من ذلك أصاب ألسنة الناشئة في بلداننا العربية جعلها تعجز عن النطق السديد بالعربية، إنما مرجع هذا العجز أو القصور إلى النحو الذي يقدم إليها، والذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفرعاته وأبنيته وصيغته الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي.))<sup>(3)</sup>.

1. موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م، 416/5.

2. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف - مصر، دط، 1966م، ص65.

3. تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، د ت، ص3.

إن تعدد الآراء وتشعبها جعل النحو عند الكثير من الدارسين نفقاً مظلماً لا يرون في نهايته نوراً أو بارقة ضوء، حتى أن بعضهم قال في تعدد هذه الآراء: ((ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأياً آخر يناقضه، من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع، والجري وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو والنظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة.))<sup>(4)</sup>، كما إن إصرار بعض القائمين على النحو بالتزام رأي واحد على مذهب واحد، ورد الآراء المخالفة له الأكثر سهولة في الكلام والإعراب = أحياناً - بحجة الفصيح والغالب عند العرب، زاد من تعقيد النحو بدل تسهيله وتيسيره.

والأمثلة على تشعب الآراء وتضاربها كثيرة، ((ويكفي أن تقرأ (باب المبتدأ والخبر) أو باب (كان وأخواتها) أو (باب الجوازم) في شرح ابن يعيش على (المفصل) وكتاب السيوطي (مع الهوامع) أو شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ لترى العجب من كثرة الآراء وتضاربها))<sup>(5)</sup>.

ولعلي أسوق هنا مثلاً للتوضيح وهو تعدد الآراء في مصدر الفعل الثلاثي من (فَعَلَ)، حيث انقسم فيه النحاة إلى ثلاثة آراء مختلفة، فذهب سيبويه ومعه طائفة كبيرة من النحويين إلى اعتماد السماع فيه وعدم اللجوء إلى القياس إلا فيما لم يُسمع له مصدر عند العرب، في حين ذهب آخرون إلى الاكتفاء بالسماع وعدم جواز القياس فيما عداه، واختار الفراء جواز القياس مع وجود السماع<sup>(6)</sup>، ولو حُجِّرت بين هذه الآراء الثلاثة لاخترت رأي الفراء؛ لما فيه من البساطة والتسهيل وعدم التعقيد.

وعلق عباس حسن على ذلك - بعد أن عرض رؤية سيبويه بقوله: ((وهذا رأي غريب يعوق الانتفاع باللغة، ويسلمها إلى الجمود والتخلف))<sup>(7)</sup>، ثم بيّن أن أعجب من هذا وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً؛ أي مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها، وذكر أن الفراء وأنصار رأيه يخالفون ذلك، وأن أظهر حججهم أن في رأي سيبويه إعناتاً من غير داعٍ؛ لأن القاعدة إنما هي حكم عام مستتبط، وضابط متنزِع من الغالب الذي استعملوه، ثم تعجب متسائلاً: ((فكيف يُراد منا أن ننتزع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذاً، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده، دون استخدام القياس الذي يجري على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟! كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان

4. اللغة والنحو بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص 66.

5. موسوعة علوم اللغة العربية، مرجع سابق، الهامش (3) 415/5.

6. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، دار المدني - جدة، الطبعة: الأولى، 1402هـ - 1982م 2/ 622.

7. النحو الوائى، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة، دت، 190/3.

شاذًّا، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب في كلام العرب الخُلص، مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر في كلامهم؟!))<sup>(8)</sup>.

وقال ابن جني في -باب اللغة المأخوذة قياساً-: ((القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لا بُدَّ من تقبله كهيئته لا بوضعية فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو: حجر، ودار، وما تقدّم، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في علمه على الناس، فقننوه وفصلوه؛ إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد.))<sup>(9)</sup>.

وجاء في طبقات النحويين أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو بن العلاء: ((أخبرني عما وضعت مما سميتة عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟! قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات))<sup>(10)</sup>، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ما خالف قاعدة النحويين من هذه اللغات لا يجوز الأخذ به اليوم؟ بمعنى: هل يخطئ من يأخذ بهذه اللغات اليوم لوضع درس نحوي يسير وسهل؟ إن كانت الإجابة ب(نعم)، فقد جنينا على اللغة وضيقنا واسعاً.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث للدعوة إلى تسهيل الإعراب النحوي وتيسير قواعده بتتبع آراء العلماء واعتماد أخفها في الدرس النحوي الحديث، خاصة تلك الآراء التي لم تعتمد في الإعراب وتوجيه النصوص العربية على التأويل والتقدير كثيراً.

لأسباب والأهداف التي ذكرت اخترت الخوض في هذا الجانب بهذا البحث، الذي عنونته ب(تيسير الإعراب من خلال آراء النحويين المختلفة)، واخترت منهم أبا عمر الجرمي أئموذجاً؛ للوقوف على بعض آرائه النحوية التي جاءت سهلة ميسرة، تتعامل مع النص بشكل ظاهر بعيداً عن التعقيد والتأويل.

ومن خلال البحث والتقصي بما تيسر لي من إمكانات فياني لم أجد بحثاً أو دراسة تناولت الموضوع من هذا الجانب، إنما توجهت جهود أغلب الدارسين إلى كيفية إعادة وضع النحو وتيسيره على أسس علمية حديثة بعيدة عن الطرح القديم عند الأوائل.

8. المرجع السابق، 3/190.

9. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، طبع دار الكتب المصرية، دط، 1376هـ - 1957م، 2/40.

10. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الإشبيلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية، دت، ص39.

وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى تمهيد ومطلبين، وفي كل مطلب مسائل، ثم ذيلته بخاتمة ذكرت فيها النتائج والتوصيات، واتبعت فيه المنهج الوصفي وطريقته في العرض والتحليل.

وقبل البدء في المطلب الأول رأيت أنه من الواجب التنويه على أن هذا البحث يعد وجهة نظري الخاصة، وهي قابلة للنقد والتوجيه، وهو محاولة من محب للعربية في تيسيرها واستعادة أبنائها لدراساتها، وفتح قلوبهم لها والتعلق بها؛ لما رأيت من عزوف رهيب في الابتعاد عنها، والتوجه نحو علوم أخرى، فمن المحزن أن ترى أقسام اللغة العربية بجامعةتنا شاغرة لا يرتادها إلا قليل يعدون على أصابع اليد الواحدة، في حين تجد المئات - بل الآلاف - يتزاحمون على الكليات والأقسام الأخرى، ولعلي بهذه الدعوة أسهم ولو قليلاً في عودة أبنائها ولمعان بريقها من جديد، والله ولي التوفيق.

المطلب الأول: التيسير وآراء النحويين في ذلك.

المسألة الأولى: معنى التيسير لغة واصطلاحاً.

المسألة الثانية: محاولات اللغويين والنحويين في التيسير.

المطلب الثاني: آراء الجرمي وتيسير النحو.

التعريف بالجرمي.

المسألة الأولى: تقديم خبر (ما) العاملة عمل ليس على اسمها:

المسألة الثانية: مجيء فاعل (نعم) علماً أو مضافاً إلى علم.

المسألة الثالثة: رفع الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام على الابتداء.

المسألة الرابعة: جواز العطف وإن اختلف العامل.

المسألة الخامسة: إعراب (أي) في كل المواضع.

المسألة السادسة: النصب بـ(حتى) في كل شيء.

المسألة السابعة: منع التنازع فيما يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل.

## الخاتمة

إن تيسير النحو وتسهيل قواعده أضحى مطلباً ملحاً في وقتنا الحاضر؛ لما لمستته من خلال تدريسه لأعوام عديدة من تدنٍ في المستوى، وإعراض عن تعلمه، لتعدد قواعده، وتشتت الآراء وتشعبها، وقد سار كثير من العلماء - قديماً وحديثاً - في طريق تيسيره؛ فتعددت المحاولات والمطالبات، واختلفت باختلاف توجهات وآراء أصحابها، إلا أنها ظلت محاولات قاصرة، لم تقوَ على التحديث والتطور والتجديد؛ لأن أغلبها طالب بإلغاء أو حذف أو تغيير في المسميات والأبواب.

وقام هذا البحث بطرح رؤية أخرى وهي تيسير قواعد النحو من خلال اختيار أسهل الآراء وأيسرها عند العلماء قديماً وحديثاً دون إخلال بالقاعدة والهوية العربية، عسى أن ييسر درسه، ويسهل أخذه على الناشئة والمتعلمين، والله من وراء القصد والنية، وهو ولي النعمة والتوفيق.